العراق وأمين عام الجامعة العربية

(عبد الرحمن عزام)

١٩٤٥ - ١٩٥٢ م

د. سيد محمد عبد العال موسى

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي

تبلورت فكرة الوحدة العربية أثناء الحرب العالمية الأولى مع الثورة العربية التي اشتعلت في أقاليم المشرق العربي ، والتي كانت حركة انفصالية عن الدولة العثمانية ، وهى في نفس الوقت حركة وحدوية سعت لإنشاء دولة عربية واحدة تشمل شبه الجزيرة العربية والشام والعراق ، وبالفعل ظلت الوحدة العربية مطلباً أساسياً من مطالب الثورة العربية لا يعادله سوى مطلب الاستقلال (١) ، وظل وجود الملك فيصل الأول في بغداد رمزاً للوحدة العربية ، وممثلاً لفكرة الثورة التي قادها من الحجاز إلى سوريا (٢) ، وهو ما جعل القوميون العرب المجتمعين في المؤتمر الإسلامي بالقدس عام ١٩٣١ م يعلقون عليه آمالاً كبيرة لتحقيق وحدة العرب (٣) ، وبالفعل حاول فيصل تحقيق آمالهم ، حيث تحدث في أمر تبنيه لحركة الوحدة العربية عند اجتماعه مع " جون سيمون " وزير خارجية بريطانيا أثناء زيارته إلى لندن في عام ١٩٣٣ م (٤) ، غير أن القدر لم يمهله حيث وافته المنية في نفس العام (٥) .

ومع ذلك فإن دور العراق في السعي نحو تحقيق الوحدة العربية لم يتوقف ، فعلى أثر الثورة التي اندلعت بفلسطين عام ١٩٣٦ م ، تقدم نوري السعيد بمشروع وحدوي للبريطانيين في عام ١٩٣٧ م ، والذي يشمل العراق وفلسطين وشرق الأردن مع منح اليهود في نطاقه حكما محليا في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية سكانية في فلسطين (٦) ، وعاد نوري السعيد مرة ثانية في يناير عام ١٩٤٣ م ليقدم إلى ريتشارد كيزى وزير بريطانيا لشئون الشرق الأوسط مشروعا للوحدة أطلق عليه " الهلال الخصيب "، ونشر فيما بعد بما عرف بالكتاب الأزرق (٧) ، وهو يشمل سوريا الكبرى باتساعها مع الارتباط بالعراق فى اتحاد بينهما ، مع إمكانية

---

(١) جلال يحيى : العالم العربي الحديث (منذ الحرب العالمية الثانية) ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥ م ، ص ١٣ .

(٢) نفسه ، ص ٢٠ .

(٣) على محافظه : النشأة التاريخية للجامعة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد رقم ٤١ ، بيروت (يوليه) ١٩٨٢ م ، ص ٦٨

(٤) أحمد محمود جمعه : الدبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد رقم ٥ ، بيروت (مايو) ١٩٧٩ م ، ص ٩٢ .

(٥) على محافظه : المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٦) نفسه ، ص ٧٠ .

(٧) Majid khadduri , Independent Iraq , oxford univ. Press , London , 1951 , P.252

وانظر سيد نوفل : العمل العربي المشترك (ماضيه ومستقبله) ، الكتاب الأول ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ م ، ص ٥٦ .

انضمام أي دولة عربية إليه ، وكذلك إقامة إدارة ذاتية لليهود بفلسطين ، ومنح الموارنة وضعاً متميزاً بلبنان [٨] .

والحقيقة أن نوري السعيد حتى هذا الوقت كان ينظر لنفسه على أنه مهندس الوحدة العربية ، خاصة أنه كان مؤيداً تماماً في العراق من مجموعة من الساسة العراقيين [٩] ، إلا أن مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري ، وبتأييد من بريطانيا في هذا الوقت أخذ منه قيادة الدعوة لمشروع الوحدة العربية [١٠] ، حيث أعلن بمجلس الشيوخ المصري في ٣٠ مارس عام ١٩٤٣ م عن اهتمامه بأحوال الأمة العربية ، وبآمالها في الحرية والاستقلال ، كما أوضح الطريق الذي سيسير فيه لأجل تحقيق الوحدة العربية [١١] ، فكانت دعوته للوفود العربية إلى القاهرة لأجل التشاور معها والتعرف على آرائها حول مشروع الوحدة العربية ، وكان الوفد العراقي بقيادة نوري السعيد أول هذه الوفود المدعوة للتشاور بالقاهرة[١٢] ، ونتيجة هذه المشاورات كانت وضع ميثاق الجامعة العربية ، والذي وقعه العراق في ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ م،وليصبح بذلك من الدول المؤسسة لها [١٣] .

عبد الرحمن عزام أميناً عاماً للجامعة العربية .

جاءت الخطوة الأولي لتنفيذ فكرة الأمانة العامة الدولية في العالم العربي فترة بدء المشاورات للوحدة العربية ، حيث تم تقديم جهاز الأمانة العامة اللازمة للمشاورات ، وتعيين رئيس لها هو أمين عام مجلس الوزراء المصري محمد صلاح الدين ، والذي اقتصر دوره على الإشراف على تسجيل وإعداد المحاضر وتقديم الدراسات اللازمة لهذه المباحثات ، وجاءت الخطوة الثانية حينما أبدي رئيس الوفد المصري مصطفي النحاس في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالإسكندرية في ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٤م استعداد الحكومة المصرية لتقديم كل ما تقتضيه أعمال الأمانة العامة ، طالبا في الوقت ذاته رأي الوفود العربية فيما إذا كانت ترغب في إشراك بعض

---

[٨] John Major , The Search for Arab unity , International Affairs , October 1963 , p. 552.

(٩) Lord Birdwood , Nuri As- Said (A study in Arab Leadership) , London , N.D., p. 198 .

(١٠)Majid khadduri , op., cit ., P. 253.

(١١) محاضر مجلس الشيوخ المصري : الدورة رقم ١٨ ، الجلسة رقم ٢٠ بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٤٣ م ، ص ٣٤٦ .

(١٢) Majid khadduri , op., cit ., p. 253 .

(١٣) عبد الرازق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، مطبعة العرفان ، الجزء السادس ، صيدا ١٩٥٣ م ، ص ٢٠٨ .

أن المكانة التي وصل إليها عبد الرحمن عزام في السياسة العربية قبل توليه عام للجامعة العربية ، فإنهم في دورة تالية أرادوا أن يقروا مادة تتحدث عن منصب الأمانة العامة ساعدته على إضفاء أهمية خاصة على هذا المنصب ، تكوين مجلس وصاية يحد من نفوذ الأمين العام ودوره ، وعندما جاءت الفرصة لثورة السعيد لإخراج عبد الرحمن عزام من الجامعة عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م في مصر ، بترشيحه للمنصب الأمين العام ذكر للأعضاء أن عزام ليس عربيا عاما لأنه معروف لديهم ، كما أن فاضل الجمالي وزير خارجية العراق ورئيس مجلس الجامعة في دورة انعقاده الخامسة أكد على أن منصب الأمين العام قد أسند إلي عزام باعتباره رجلا من أكبر ساسة العرب (١٩) .

ولعل مكانة عبد الرحمن عزام في السياسة العربية هي التي دفعت الملك عبد العزيز آل سعود ليجعل من إسناد منصب الأمين العام للجامعة العربية إلي عبد الرحمن عزام شرطاً للموافقة علي توقيعه للميثاق ، وأن يوفد مبعوثاً خاصاً من السعودية لينقل إلي الملك فاروق وإلي المسئولين في الحكومة المصرية رسالة قال فيها بالحرف الواحد : "إن طويل العمر ليس لديه مانع من التوقيع علي الميثاق بعد الذي سمعه من عزام ، وأن رغبة المملكة العربية السعودية هي اختياره (*) بالذات ليعمل أمينا عاما للجامعة حتى تضمن أن تكون الجامعة في خدمة العرب ، ولا تسير في ركاب الإنجليز" (٢٠) . والشيء الذي يجدر ذكره هو أن جنسية عبد الرحمن عزام كمصري قد عضدته أيضا لتولي منصب الأمين العام ، وذلك نظراً للدور الذي لعبته مصر في قيام الجامعة العربية ، ولثقل دورها فيها (٢١) .

ونظرا لأنه لم يكن قد تم إعداد اللوائح الداخلية للجامعة ، فقد اتفق علي مدة تعيين الأمين العام الذي تم اختياره وهو عبد الرحمن عزام بعامين ، وبناءً علي ذلك تولي عزام منصب الأمين العام اعتباراً من تاريخ نفاذ الميثاق في ٢٠ مايو عام ١٩٤٥م (٢٢) ، وعند مناقشة مجلس الجامعة في دورته العادية الثالثة في أبريل عام ١٩٤٦م للنظام الداخلي للأمانة العامة تم

---

(١٨) رغيد الصلح : الدور السياسي للأمين العام لجامعة الدول العربية ، مجلة شؤون عربية ، عدد ١٠٧ ، بيروت (سبتمبر) ٢٠٠١ ، ص ٩

(١٩) محمد عبد الوهاب الساكت : المرجع السابق ، ص ص ١٠٦ – ١٠٧ .

(*) يقصد عبد الرحمن عزام .

(٢٠) جميل عارف (معدا) : صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية (عبد الرحمن عزام) ،المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٧ م ، ج١ ، ص ٢٦٦ .

(٢١) عبد الحميد محمد الموافي : دور الأمين العام للجامعة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد رقم ٤١ ، بيروت (يوليه) ١٩٨٢ ، ص ص ٩٥ – ٩٦

(٢٢) محمد عبد الوهاب الساكت : المرجع السابق ، ص ١١٧ .

تحديد مدة تعيين الأمين العام ،حيث نصت المادة الثانية من مشروع القرار علي : " أن يكون تعيين الأمين العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويسري هذا الحكم علي الأمين العام الحالي "(*)، وكان الأمين العام قد اقترح جعل المدة ثلاث سنوات ، إلا أنه قد استقر الوضع في مناقشة هذه المادة علي جعلها خمس سنوات قابلة للتجديد .وقد تمت الموافقة علي ذلك (٢٣). وأقرت لائحة شئون الموظفين بالجامعة العربية علي أن يصبح الأمين العام علي درجة سفير بمرتب ثابت وقدره ٢٥٠٠ جنيه ، وأن يؤدي الأمين العام أمام مجلس الجامعة القسم التالي : " أقسم أن أكون مخلصا لجامعة الدول العربية ، وأن أؤدي أعمالي بها بالذمة والشرف " كما أقرت اللائحة تمتع الأمين العام بالامتيازات والحصانة الدبلوماسية (٢٤).

وأقر النظام الداخلي الذي وضع للأمانة العامة اختصاصات الأمين العام ، فهو الذي يتولى باسم الجامعة تنفيذ قرارات المجلس واتخاذ الإجراءات المالية ضمن حدود الميزانية المعتمدة من المجلس ، وبوصف كونه أمينا عاما للجامعة يحضر اجتماعات مجلس الجامعة واللجان ، ويقوم بالوظائف الأخرى التي تكلها إليه هذه الهيئات ، وهو مسئول وحده أمام المجلس عن جميع أعمال الأمانة العامة وعن تطبيق أنظمة العمل في إداراتها وأقسامها التي تقوم بعملها تحت إشراف الأمين العام وبموافقته (٢٥) . وبذلك أصبح عزام أمينا عاما لجامعة الدول العربية .

تدهور علاقة العراق بأمين عام الجامعة العربية

اجتمعت الأسباب لتحدث ما يمكن أن يطلق عليه تدهور في علاقة العراق بأمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام ، حيث يأتي علي رأسها عداء نوري السعيد للجامعة وأمينها العام عبد الرحمن عزام ، فلقد كان نوري السعيد أقوي شخصية سياسية تربعت علي كرسي الحكم في العراق (٢٦) ، حيث كان له دوره في السياسة العراقية سواء أكان في دست الحكم أو خارجه فالرجل كان قد وضع نواة حلف بغداد وهو خارج

(*) المقصود هو عبد الرحمن عزام .
(٢٣) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : الدورة رقم ٣ ، الجلسة رقم ٧ بتاريخ ٤ أبريل ١٩٤٦ م ، ص ١٠٣ .
(٢٤) نفسه : الدورة رقم ٣ ، الجلسة رقم ١١ بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٤٦م ، ملحق رقم ٢ ، ص ص ١٩١ – ١٩٢ .
(٢٥) نفسه،الدورة رقم ٣،الجلسة رقم ٧ بتاريخ ٤ أبريل ١٩٤٦م ،ص ص ١٠٢ – ١٠٣ .
(٢٦) ناصر الدين النشاشيبي : ماذا جري في الشرق الأوسط ، المكتب التجاري ، بيروت ١٩٦١م ، ص ١٤ .

الحكم ، وتولي مفاوضة شركات البترول وهو خارج الحكم ، وزار تركيا وعقد معها معاهدة الصداقة في فبراير عام ١٩٤٦م وهو خارج الحكم ، وسافر إلي بريطانيا واشترك مع صالح جبر في مفاوضات معاهدة " بورتسموث " وهو خارج الحكم أيضاً ، كل هذا يعطي انطباعاً بأنه قد تمكن من ناصية السياسة العراقية (٢٧) ، وقد أكد علي هذا فائق السامرائي عند مناقشة موضوع العلاقات المصرية العراقية في جلسة مجلس النواب العراقي بتاريخ ٩ يونيه عام ١٩٤٩م ، حيث ذكر بأن العقدة في التفاهم مع مصر هي شخص رئيس الوزراء العراقي (*) ، لأن ساسة مصر يعلمون كما نعلم نحن أن رئيس الوزراء هو المؤثر في السياسة الداخلية والخارجية سواء أكان في دست الحكم أو خارجه (٢٨).

من هذا المنطلق كانت مواقف نوري السعيد العدائية تجاه الجامعة العربية وأمينها العام وعبد الرحمن عزام ذات أثر قوي في تدهور علاقة العراق بالأمين العام ، فلم يكن نورى السعيد يرغب في تكوين الجامعة العربية لأنه كان يرغب في تنفيذ مشروع الهلال الخصيب ، حتى أنه عندما جاء إلي القاهرة في يونيه عام ١٩٤٣م للتشاور مع مصطفي النحاس حول الوحدة العربية علي حسب دعوة الأخير ، تقابل أولا مع المستشار الشرقي للسفارة البريطانية بالقاهرة ، وكذلك بوزير الدولة البريطاني الذي كان موجودا بها أيضا في هذا الوقت ، وعرض عليهما مشروع وحدة الهلال الخصيب ، إلا أنه نصح بالتريث وضرورة العمل علي أخذ موافقة جميع الدول العربية علي الخطوات الوحدوية (٢٩).

من هنا كانت نشأة الجامعة العربية علي غير قبول من نوري السعيد ، وقد أكد هو علي ذلك ، فعندما سأله توفيق السويدي في نوفمبر عام ١٩٤٧م عن سبب نقمته علي الجامعة العربية ، ذكر بأنه لم يكن يريد أن تكون الجامعة علي هذا الأساس ، لأن " ابن السعود " بدوي ، وأن اشتراكه في الجامعة يؤخر شؤونها ، أما مصر فلا تفهم في هذه الأمور ، وأن كل ما يتمناه هو الاتحاد المؤلف من العراق وسوريا ، أي محور بغداد – دمشق (٣٠).

---

(٢٧) نفسه ، ص ٢٣ .
(*) يقصد نوري السعيد .
(٢٨) المصري : العدد رقم ٤١٧٦ بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٤٩م .
(٢٩) على محافظه : المرجع السابق ، ص ٧٨ .
(٣٠) مذكرات طه الهاشمي ، تحقيق (خلدون ساطع الحصرى) ، جزءان ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨م ، ح ٢ ، ص ص ١٦٣ – ١٦٤ .

وإذا ما كان الأمر الواقع قد فرض علي نوري السعيد القبول بإنشاء الجامعة العربية ، فانه تصور أن العراق بكونه قاعدة تجميع للقوي القومية العربية علي عهد حركة الكيلانى يمكن أن يصبح الدولة الرائدة للجامعة العربية ، ومن ثم يجعل من نفسه وصياً عليها [٣١] ، إلا أنه فشل في ذلك ، فكان هجومه علي الجامعة وعزام أمينها العام لدرجة أنه عد خطرا علي الجامعة العربية من العراقيين أنفسهم ، فالنائب عبد الرازق الحمود أكد عندما تقدم نوري السعيد ببرنامج وزارته إلي المجلس النيابي العراقي في يناير عام ١٩٤٩م بأن عودة نوري السعيد للحكم خطر علي الجامعة العربية ، وأن الرأي العام العربي يشك في نواياه بسبب حسن ظنه بالإنجليز [٣٢]. كما أن توفيق السويدي شهد بأن نوري السعيد عامل رئيسي في إيجاد الجفاء بين العراق والأقطار العربية ، لدرجة أنه طلب في أغسطس عام ١٩٤٦م من الأمير عبد الإله الوصي علي عرش العراق عدم اصطحاب نوري السعيد معه حين الذهاب الي أنشاص للقاء الحكام العرب ، وتبريره ذلك بأن أوساط الجامعة لا ترتاح لحضوره ، والحقيقة أن السويدي كان علي حق في نصحه ، فنوري السعيد كان قد نصح الأمير عبد الإله بعدم الذهاب للقاهرة لحضور اللقاء ، ويبدو أن هذا الأمر قد دفع الملك فاروق إلي أن يخاطب نوري السعيد عندما رآه مسلماً عليه بقوله : "جاى تعمل إيه يا باشا ".[٣٣]

وعلي أية حال ، فان نوري السعيد بموقفه الرافض للجامعة العربية من الأصل ، لم يترك هو ولا زمرة السياسيين العراقيين الذين كانوا يؤيدونه فرصة إلا وانتقدوا فيها الجامعة ورمزها عبد الرحمن عزام الأمين العام ، وإذا قبلنا ما قال به عبد الرحمن عزام من أن نوري السعيد كان يرغب في أن يجعل الجامعة العربية أداة يحركها في خدمة مصالح قوي الاستعمار في البلاد العربية ، وأنه قد وقف له ولتحركاته بالمرصاد ، فان الموجدة كانت عظيمة بين الرجلين [٣٤]. فمنذ البداية تعرضت مصر لحملة صحفية عارمة في العراق بسبب تولي عبد الرحمن عزام منصب الأمين العام ، وهو ما دفع وزير مصر المفوض في بغداد إلي أن يطلب من حكومته التدخل لإيقاف هذه

---

(٣١) صفحات من مذكرات عزام ، ج ١ ، ص ٢٦٨ .
(٣٢) جعفر عباس حميدى : التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣م ، مطبعة النعمان ، بغداد ١٩٧٦م ، ص ص ٦٠٠ – ٦٠١ .
(٣٣) مذكرات طه الهاشمي ، ج٢ ، ص ١٢٩ .
(٣٤) صفحات من مذكرات عزام ، ح١ ، ص ٣٢٢ .

الحملة [٣٥] . وبالطبع كان لنوري السعيد دور بارز في هذا الهجوم ففي لقاء له مع وزير مصر المفوض بدمشق ذكر بأن : " سعادة الأمين العام للجامعة العربية يتصرف في شئونها كأنما هو المسيطر عليها والمسير لها ، فنراه يصدر تصريحات باسمها دون تفويض من ذوي الشأن ، ونراه في الجلسات لا يشترك في المناقشات فحسب بل إنه يبدي آراء ويتمسك بها ، وتكون كموضع نقاش وخلاف بينه وبين الوفود ، بينما كان يحسن به أن يقف جهوده علي العمل في الكواليس بتقريب وجهات النظر المختلفة [٣٦]. واتهمه بأنه لا يصلح للأمانة العامة ، وقد أيده في ذلك كثير من السياسيين العراقيين ، ومنهم فاضل الجمالي ، والذي كان يتهم عبد الرحمن عزام بأنه فوضوي وأن أكثر موظفي الجامعة لا يصلحون ، وأن الأسرار غير محفوظة [٣٧] ، وزاد الجمالي علي ذلك بقوله أن عبد الرحمن عزام يدير شئون الجامعة حسب ميوله الخاصة ، وليس حسب إرادة الدول الأعضاء ، وأنه يعمد إلي تحدي وزراء خارجية الدول العربية ، ويعمل كرئيس دولة مستقل فوقهم وأضاف أن شخصية عزام السياسي ترفض أن تذوب في شخصية عزام الموظف بالجامعة العربية [٣٨].

أمام هذه الانتقادات اجتمع عبد الرحمن عزام في نوفمبر عام ١٩٤٧م مع تحسين العسكري أحد الساسة العراقيين ، وقال له : " اذهب إلي العراق وخذ ورقة بيضاء معك ، وليذكر العراق بها مطالبه حتى أنظر بها ، وأسعى إلي إنجازها ، أما أن العراق لا يصرح عن رغباته ، ويعمل علي هدم الجامعة لأغراض شخصية فهذا لا ترضاه الجامعة ، وإذا ما استمر علي عمله هذا فإنه سيفضح موقف العراق ، ومن يتولى أمره إلي العالم العربي ، وحيث لا يخسر الصفقة إلا العراق ، فالجامعة لا تخسر الشيء الكثير إذا خرج العراق منها ، وألف جبهة مع تركيا [٣٩]. وظهر عزام أكثر حده في تصديه لانتقادات نوري السعيد حينما قال له في أحد اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية : " اسمع يا نوري . أنا لست موظفا عندك أو عند الإنجليز ، ولازم تفهم أنني مسئول أمام سبع دول عربية وبريطانيا

---

[٣٥] وزارة الخارجية المصرية (مفوضين مصر ببغداد):محفظة ١٠ ، ملف ٢١٧ / ٧ / ا جـ ٨ ، تقرير رقم ١٠ بتاريخ ٤ / ٢ / ١٩٤٦م .

[٣٦] نفسه ، (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢٢٠ ، ملف ٥ ، تقرير رقم ١٠ بتاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٤٦م .

[٣٧] مذكرات طه الهاشمي ، ج٢ ، ص ٢٥٨ .

[٣٨] محمد فاضل الجمالي : العراق الحديث ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩م ، ص ص ٩٠ – ٩١ .

[٣٩] مذكرات طه الهاشمي ، ج٢ ، ص ١٦٤ .

كما تعرف ليست واحدة من هذه الدول" (٤٠) .

وإذا ما كانت هزيمة العرب في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م قد أظهرت أن الانقسام داخل الجامعة العربية قد جلب كارثة عظيمة عليهم . والذي ظهرت آثاره في قيادة الجيوش العربية بفلسطين ، حيث كان الانقسام من أهم عوامل الهزيمة بالحرب (٤١) ، فإنها من ناحية ثانية زادت الخلاف بين العراق وأمين عام الجامعة العربية ، وذلك نظراً للاتهامات المتبادلة بينهما حول أسباب الهزيمة ، فبينما احتد الساسة العراقيون وعلي رأسهم نوري السعيد في نقدهم للجامعة وأمينها العام كسبب قوى للهزيمة ، رد الأمين العام باتهام العراقيين كسبب لها . فعقب تأزم الموقف في فلسطين علي أثر إعلان الهدنة الأولي أثناء حرب فلسطين ، حاول نوري السعيد في اجتماع اللجنة السياسية أن يلقي بتبعة تطورات الموقف في فلسطين علي الأمانة العامة ، حيث هاجم سياسة الأمين العام بعنف شديد ، مما دفع عبد الرحمن عزام إلي الدفاع عن نفسه ، فاتهم نوري السعيد بالتآمر علي قضية فلسطين ، وتنفيذ مخططات الإنجليز والصهيونية العالمية ، وموجها كلامه لنوري السعيد عندما أراد الأخير الرد علي اتهامات عبد الرحمن عزام قائلا له : " اسكت يا نوري وإلا خرجت من هنا لأعلن أمام الجماهير العربية حقيقة مؤامرتك علي شعب فلسطين " فسكت نوري السعيد ولم يتكلم (٤٢) .

والحقيقة أن اتهامات عبد الرحمن عزام لنوري السعيد قد جرت عليه حملة عراقية عنيفة بتأييد من نوري السعيد نفسه ، فلقد طلعت صحيفة صوت الأهالي في ٢٦ يوليو عام ١٩٤٨م بمقال افتتاحي تحت عنوان : " تضعضع مركز الجامعة العربية باستمرار سياستها الحاضرة في فلسطين " حيث طالبت فيه أن تقلع الجامعة العربية عن سياستها التي تنتهجها ، وأن تعود فتبقي رمزاً للانسجام والتكاتف بين الدول العربية لمواصلة العمل من أجل تحرير فلسطين وسائر الأقطار العربية وفي ٣٠ يوليه من نفس العام نشر كامل الجادرجي مقالاً بعنوان : " فشل دبلوماسية الجامعة العربية " ، والذي أشار فيه إلي فشل دبلوماسية الجامعة في تنوير الرأي العام العربي ، وكذلك في الاستفادة من الخلافات بين الدول الكبرى مثل إنجلترا وأمريكا ، وختم مقاله مطالبا بأن تكون الجامعة في وضع غير وضعها الحالي كي تقاوم المؤثرات من جهة ، وأن لا تكون أكثر تمثيلا لضعف دبلوماسية الدول

---

(٤٠) صفحات من مذكرات عزام ، ج ١ ، ص ٢٧٠ .

(٤١) A . D . , The Arab League : Development and Difficulties , The world today , May 1951 , p . 190 .

(٤٢) صفحات من مذكرات عزام ، ج ١ ، ص ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

العربية من الدول العربية نفسها ، وعلي ضوء التجارب التي مرت بها يجب أن يعاد النظر في جميع تشكيلات الجامعة ، وأن تتولى إدارتها هيئة دبلوماسية تقر بمقدرتها جميع الشعوب العربية ، وتطمئن إلي أنها غير ممالئة للإنجليز أو الأمريكان ، علي أن يكون علي رأسها شخصية بعيدة كل البعد عن روح الانتهازية ، ومتصفة بالجرأة الأدبية إلي حد كبير ، إلي جانب ثقافتها الواسعة ومقدرتها الدبلوماسية ، ولا تستهدف غير هدف واحد وهو تحقيق أهداف الشعوب العربية (٤٣) . وفي ١٨ يناير عام ١٩٤٩م حملت صحيفة لواء الاستقلال العراقية في مقالها الافتتاحي علي الجامعة العربية وأمينها العام ، متمنية أن تعيد الجامعة تنظيم بنيانها الداخلي لكي تستعيد نشاطها الحيوي لإعادة تكوين جيش عربي لأجل الحرب التحريرية في فلسطين (٤٤)

وعلي أية حال ، فان نوري السعيد عندما جاء إلي السلطة في ٦ يناير ، عقب استقالة وزارة مزاحم الباجهجي – علي أثر المظاهرات التي قامت ضدها بالعراق(٤٥) ، وكذلك تعرضها للنقد في المجلس النيابي العراقي بسبب موقفها غير الجاد في حرب فلسطين (٤٦) – بهدف إنقاذ الوضع في فلسطين ، وإقرار الأوضاع الداخلية ، لم يجد نوري السعيد بدا من التصدي لقادة المعارضة وايداعهم السجون ، وذلك علي أثر فشله في معالجة الوضع بفلسطين ، ومما زاد الطين بله أن نوري السعيد ما لبث أن سحب الجيش العراقي من فلسطين ، حيث مكن إسرائيل من احتلال مواقعه ، وهو ما عرض نوري السعيد لنقد شديد ، وهو ما دفعه إلي استخدام القسوة والإرهاب في الداخل للسيطرة علي الأوضاع (٤٧).ومن ناحية أخري كان نوري السعيد يعلم أن مسألة عدم معاونة الجيش العراقي للجيش المصري في الحرب تولد هياجا شعبيا ،كما أنها أساءت كذلك للعلاقات مع مصر ،

---

(٤٣) ممدوح عارف الروسان : العراق والسياسة العربية ١٩٤١ – ١٩٥٨م ، جزءان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٧٧م ، ج ٢ ، ص ٣٤٩ .

(٤٤) La documentation Francaise : Article et Documents , R.No. 1509 , Date 2 – 4 – 1949 , p. 12

(٤٥) عبد الأمير هادي العكام : تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ – ١٩٥٨م ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٦٦م ، ص ٥٩ .وانظر جعفر عباس حميدى : المرجع السابق ، ص ٥٩٩ .

وانظر إسماعيل أحمد ياغى : تطور الحركة الوطنية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٢ م ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٧٦ م ، ص ١٨٦

(٤٦) محمد مهدي كبه : مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ – ١٩٥٨م ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٥م ، ص ٢٨٩ .

(٤٧) إسماعيل أحمد ياغى : المرجع السابق ، ص ص ١٨٦ – ١٨٧ .

لذلك أرسل فاضل الجمالي لمصر لإقناع ساستها بأن العراق يود التعاون مع مصر ، ويود كذلك تقوية الجامعة العربية [٤٨] . غير أن حدوث انقلاب حسني الزعيم في سوريا في مارس ١٩٤٩م ، وتمكن عبد الرحمن عزام من جذب الزعيم ناحية مصر والسعودية دون العراق الذي كان يبغي وحدة سورية عراقية ، كل هذا قد أدى إلي زيادة توتر علاقة العراق بأمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام .

فلقد جاء انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ مارس عام ١٩٤٩م ، ليزيد من حدة التوتر في العلاقة بين الطرفين ، حيث حرصت الحكومة العراقية منذ البداية علي عدم تدخل الأمين العام بالأحداث السورية ، لذلك أبرقت وزارة الخارجية العراقية إلي وزيرها المفوض بمصر في الثالث من أبريل عام ١٩٤٩م تطلب إليه الاتصال بالجهات المسئولة ليعلمها بأن العراق يقف موقف المتريث من الوضع في سوريا ، وفي الوقت نفسه تحذر الحكومة العراقية من تدخل جهات غير مسئولة في الأمر كالأمانة العامة للجامعة العربية إذ أن تدخل هذه الجهات يربك الوضع ويؤدي إلي نتائج غير محمودة . وقد رد رئيس الوزراء المصري إبراهيم عبد الهادي علي البرقية العراقية ، بأن مصر لا توافق علي أن تكون الأمانة العامة للجامعة العربية حكومة فوق الحكومات مؤكداً علي أن عبد الرحمن عزام لن يسافر لسوريا ،كما طلب رئيس الوزراء المصري من رئيس الوزراء العراقي أن يتخذ العراق موقفاً مماثلاً لموقف مصر من أحداث سوريا ، فلا يسمح بتدخل عراقي أو تدخل مصري في هذه الأحداث السورية [٤٩] ، ولعل غرض الدوائر السياسية المصرية من عدم التدخل في الأمور السورية هو أن ذلك يعد حماية للاستقلال السوري لأجل السوريين والعرب ، وأن أي ضرر بهذا الاستقلال سيجلب التعاسة للسوريين ، وسيغرق سوريا في سلسلة من المشاكل والاضطرابات [٥٠].

وعلي أية حال ، فقد بادر الأمين العام بإرسال محمود عزمي مندوباً عن الجامعة العربية إلي سوريا[٥١] ، لدراسة الوضع هناك ، وللاتصال

---

[٤٨] مذكرات طه الهاشمي ، ج ٢ ، ص ٢٥٥ .

[٤٩] وزارة الخارجية العراقية : وثائق منشورة عن الانقلاب السوري الأول بصحيفة المصري : العدد رقم ٤١٧٠ بتاريخ ٦ / ٦ / ١٩٤٩م ، برقية بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٩م .

[٥٠] La documentation Francaise , Articles et documents, R.No. 1523 , D. 19 – 4 – 1949 , p. 8.

[٥١] - A. D. , The Arab League , p. 193.

كذلك بالشخصيات السورية ، ومقابلة حسني الزعيم قائد الانقلاب[٥٢] ، وعند عودته إلي القاهرة قدم تقريرا عن الأوضاع في سوريا إلي عبد الرحمن عزام[٥٣] ، وقد رد حسنى الزعيم علي ذلك برسالة إلي الأمين العام مع الوفد السوري الذي أرسل للقاهرة ، حيث أكد الوفد للأمين العام رغبة حسنى الزعيم الخالصة في التعاون مع الجامعة العربية لأنه يرى فيها خير وقاية للدول العربية من الأطماع الأجنبية ،وأكد بأن حسنى الزعيم سيحافظ علي النظام الجمهوري بسوريا ، وقد رد عليه عبد الرحمن عزام بحرص الدول العربية علي أن تري سوريا متمتعة تماما باستقلالها في حدود نظامها الذي تختاره هي لنفسها ، كما أكد علي حرص دول الجامعة علي سلامة شكري القوتلي أيضا[٥٤] .

وبناء علي نصيحة الملك عبد العزيز آل سعود[٥٥] ،ودعوة حسني الزعيم له لزيارة سوريا،تقرر سفر عبد الرحمن عزام إليها ، للوقوف بنفسه علي مجريات الأمور بها،وليستأنس حسنى الزعيم بنصائحه كذلك[٥٦] ، وبالفعل سافر عبد الرحمن عزام إلي سوريا في ١٧ أبريل عام ١٩٤٩م ، حيث كان سماح مصر لعبد الرحمن عزام بالسفر إليها رداً علي ما كان دائراً من محادثات عراقية سورية بقيادة نوري السعيد عند زيارة الأخير لسوريا ومقابلته لحسنى الزعيم[٥٨] . والحقيقة فان زيارة عبد الرحمن عزام قد نالت الاهتمام الكبير من جانب السلطات السورية ، وذلك نظرا إلي صفة عزام الاعتبارية كأمين عام الجامعة العربية ، وبصفته الشخصية كمصري ، هذا في الوقت الذي لم تقابل فيه هذه الزيارة بالارتياح من الأوساط الهاشمية[٥٩] . فقد أكد عادل أرسلان بأن زيارة الأمين العام لدمشق كانت مصدر قلق للحكومة العراقية ، والتي جمعت وزراء الدول العربية المفوضين لديها ، وأبلغتهم علي لسان وزير خارجيتها بأنها تنكر علي الأمين العام

---

[٥٢] وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ج ٦ ، تقارير صحفية (صحيفة الفيحاء) بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٤٩م .

[٥٣] نفسه ، عن صحيفة النصر بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٤٩م .

[٥٤] الأهرام : العدد رقم ٢٢٨٥٢ بتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٤٩م .

[٥٥] سامي حكيم : الضمان الجماعي العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٥م ، ص ٩ .

[٥٦] Ministre des Affaires Etrangere Francaise (Legation de France au Cairo), seriey., dossier 2 A , volume 36 , p. 815 , R.No. 723 , d. 3 – 5 – 1949.

[٥٨] Ibid (Legation de France a Bagdad) , serie y. , dossier 2A , volume 36 ,p.320, R.No. 243 , D . 27 – 4 – 1949.

[٥٩] وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ج ٦ ، تقرير رقم ٣٧ تاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٤٩م .

الكلام باسمها ، ولم يكتف نوري السعيد بذلك بل قام بإرسال برقية إلي عادل أرسلان وفارس الخورى أكد فيها عدم قبول العراق بأن يتكلم عبد الرحمن عزام باسم الجامعة العربية ، لأن العراق وهو عضو بها لا يعطيه هذا الحق [٦٠] . وقد أوضح " توفيق السامرائى " زعيم حزب الاستقلال العراقي في تقرير له عقب زيارته لسوريا بعد انقلاب حسنى الزعيم سبب هذا القلق العراقي عندما ذكر : بأنه من الطبيعي أن يكون عبد الرحمن عزام الوسيط الرئيسي لأعمال مصر والسعودية لأجل جذب سوريا إلي صفهم عقب انقلاب حسني الزعيم ، لأن عزام من وجهة نظره ينظر إلي الأمور العربية نظرة ضيقة ، ولأنه ميال إلي الملك عبد العزيز آل سعود ، نظراً لأنه صهر " خالد القرقشى " مستشار الملك السعودي ، وأضاف السامرائي بقوله : " إن عزام كان بسعيه لجذب حسني الزعيم ناحية مصر والسعودية إنما يرغب في أن يجعل من حسنى الزعيم شكري قوتلي آخر "[٦١] .

وحقيقة الأمر ، فإن العراقيين بعدم قبولهم تدخل الأمين العام إنما كانوا يعبرون عن خشيتهم من أن يعمل لصالح مصر بالدرجة الأول [٦٢] ، ويبدو أنهم كانوا علي صواب بارتيابهم في سياسة الرجل ، فإذا كان عبد الرحمن عزام قد أكد عند مقابلته للزعيم علي أنه لا يتحدث معه في شيء نائباً عن دول الجامعة العربية أو بعضها ، وإنما هو رأى الأمين العام نفسه لأنه لا يعرف رأى الدول العربية ، ولا هو مكلف من طرفها بشيء ، فإن مجريات الحديث بينهما أكدت غير ذلك ، فلقد صرح عبد الرحمن عزام لحسني الزعيم بأن من رأيه ضرورة المحافظة علي استقلال سوريا ونظامها الجمهوري وحياتها الدستورية وأن يكون الشعب السوري راضياً عما تتخذه حكومته من خطوات لكي يطمئن إليها ،كما أنه أوضح بأن توثيق العلاقات مع البلاد العربية والتعاون معها يجب أن يكون في داخل نطاق الجامعة العربية مع البعد عن التحزب الذي يثير المخاوف والقلق بين دول الجامعة العربية [٦٣].

ولعل التحقق في نصائح الأمين العام لحسني الزعيم توضح أنه في لفته انتباه الزعيم إلي ضرورة الحفاظ علي نظام سوريا الجمهوري ،

---

(٦٠) مذكرات الأمير عادل أرسلان (تحقيق يوسف أيبش) ، ثلاثة أجزاء ، الدار القومية للنشر ، بيروت ١٩٨٣م ،ج ٢ ، ص ٨١٨ .

(٦١) مذكرات محمد مهدي كبه ، ص ٣٠٣ .

(٦٢) عبد الرازق الحسنى : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٤٨ .

(٦٣) وزارة الخارجية المصرية (الإدارة العربية) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣٧ – ٣١ / ١٢ ، تقرير رقم ١٦ بتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٤٩م .

وتوثيقه العلاقات العربية داخل نطاق الجامعة العربية إنما يؤكد علي ضرورة أن تبتعد سوريا عن المشاريع الوحدوية الثنائية ، والتي كان ينادي بها الهاشميون في العراق والأردن ، وهي تلك المشاريع التي كان ينكرها المصريون والسعوديون ، وهذا يعطي دلالة قوية علي أن الرجل إنما كان يتحدث باسم مصر والسعودية ، علي عكس ما أعلن من أنه يتحدث فقط كأمين عام للجامعة العربية[٦٥] ، وقد أكد عبد الرحمن عزام علي ما قاله لحسنى الزعيم في لقاء ضمه وطه الهاشمي وشوكت شقير بالسفارة المصرية بدمشق [٦٦] ، كما كان من رأيه ضرورة أن يكون هدف الجامعة ودولها هو عدم التدخل في شئون سوريا الداخلية إلا بالقدر الذي يحفظ عليها استقلالها [٦٧].

أمام هذا الدور الذي قام به عبد الرحمن عزام في سوريا أعلنت الدوائر السياسية العراقية أن عبد الرحمن عزام قد افتقد الحياد ، وأنه موظف في وزارة الخارجية المصرية بدرجة سفير ، وأما الجامعة العربية فقد أصبحت شعبة من شعب وزارة الخارجية المصرية [٦٨] . واتهمت مصر بأنها تستخدم الجامعة العربية لمصلحتها ، وأن الأمين العام للجامعة أداة لتنفيذ مصالحها ولذلك فهو لا يتغير [٦٩] ، وهو نفس الأمر الذي دفع طه الهاشمي إلي أن يصرح إلي عبد الرحمن عزام عند لقائهما ببيروت في ١٨ أبريل عام ١٩٤٩م بأمر شكوى نوري السعيد من إدارة الجامعة العربية ، وأن العراق يدفع ٥٠ ألف جنيه شهرياً ولا يرتاح إلي صرف مبلغ للدعاية ضده ، وقد دفع هذا عبد الرحمن عزام إلي الرد علي طه الهاشمي مفندا مزاعم نوري السعيد ، ومتهماً إياه بالكذب[٧٠] .

وعلي أثر زيارة حسني الزعيم إلي القاهرة في ٢١ أبريل عام ١٩٤٩م أبطلت خطط نوري السعيد نحو سوريا ، وقاربت بين وجهات النظر المصرية والسورية واعترفت مصر ومن بعدها السعودية ولبنان بالوضع

---

[٦٥] سيد محمد عبد العال : الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٩ – ١٩٥٤م ، رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة جنوب الوادي،كلية الآداب بسوهاج ٢٠٠٠م، ص ٥٥ .

[٦٦] مذكرات طه الهاشمي ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ .

[٦٧] وزارة الخارجية المصرية (الإدارة العربية) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣٧ – ١٢/٣١ ، تقرير رقم ١٦ بتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٤٩

[٦٨] عبد الرازق الحسنى : المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ٤٨ .

[٦٩] John Major , op. , cit. , p .554.

[٧٠] مذكرات طه الهاشمي ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

في سوريا [٧١] ، ومن ثم زاد النقد العراقي لعزام ، حيث شن مجموعة من النواب المؤيدين لحكومة نوري السعيد هجوما عليه ، وجاء فاضل الجمالي وزير خارجية العراق ليتناول في خطاب له بمجلس النواب العراقي في يوم ٣ مايو ١٩٤٩م شخص الأمين العام [٧٢] .

فقد حدد فاضل الجمالي في خطابه مشكلتين من مشاكل الجامعة ، فالأولي هي مشكلة الدول العربية نفسها ، حيث أن دول الجامعة ليس لها سياسة واحدة ولا ظروف واحدة ، كما تختلف نظم الحكم والمسئوليات المحلية للحكومات العربية من دولة لأخرى ، وحدد المشكلة الثانية في الأمانة العامة ، فقد أوضح أن دور الأمانة العامة هو حفظ السجلات وتبليغ القرارات للدول الأعضاء [٧٣] ، ثم أضاف قائلا : " إن شخصية عبد الرحمن عزام السياسي لا تستطيع ولا تريد أن تذوب في شخصية عبد الرحمن عزام الموظف في جامعة الدول العربية ،فسلطات الأمين العام هي بيت الداء وسبب الفوضى والارتباك [٧٤] ، وأن الأمين العام يعمل كرئيس دولة مستقل فوق وزراء خارجية الدول العربية يصرح ويفاوض في الشئون السياسية ، ويسافر ويتصرف كمسئول أعلي وفق السياسة التي يراها هو ، ولا يهمه رضيت عن هذه السياسة كل حكومات الدول العربية التي هو موظف لديها أو لم ترض[٧٥]. وسياسته هذه تتعارض مع مسئوليات الحكومات العربية نفسها وتربك الدول المختصة دون أن يكون هو مسئولا أمام شعب أو برلمان ، وأصبح بموجب أنظمة الجامعة هو المهيمن والمسيطر على سياسة الجامعة ، لا الدول صاحبة العلاقة ، وهذا هو بيت الداء وهو سبب الفوضى والارتباك وأصبح من أسباب الاختلاف بين دول الجامعة نفسها " [٧٦].

والحقيقة أن سبب هذا الهجوم من جانب فاضل الجمالي قد بينه هو بصورة واضحة في خطابه السابق عندما ذكر : " بأن مجلس الجامعة لم يخوله زيارته الأخيرة إلي سوريا ، تلك الزيارة التي بلغنا عنها أنه حذر

---

[٧١] Ministre des Affaires Etrangere Francaise (Legation de France a Bagdad),seriey. dossier 2 A. , volume, 36, p. 321, R.No. 243 , D. 27 – 4 – 1949.

[٧٢] سامي حكيم : ميثاق الجامعة والوحدة العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ م ، ص ١٨٩ .

[٧٣] عبد الرازق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثامن ، صيدا ١٩٥٥م ، ص ١٢٥ .

[٧٤] ممدوح عارف الروسان: المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٣٥٠ .

[٧٥] سامي حكيم : المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

[٧٦] نفسه ، ص ١٩٠ .

فيها السوريين من الاتحاد مع العراق ، وأنه أبدي لهم من الصعوبات كل ما يجعل الاتحاد بين القطرين أمراً يكاد يكون مستحيلا ، وأنه نصح حسني الزعيم أن يتمسك بالنظام الجمهوري كأن هذا الأمر يعود تقريره إلي شخص وليس للشعب السوري نفسه[٧٧].

وقد اعتبرت الدوائر السياسية المصرية بيان وزير خارجية العراق السابق نتيجة منطقية للسياسة التي يتبعها ورئيس حكومته نوري السعيد ، والتي تخالف سياسة الجامعة ولا تتفق مع ميثاقها[٧٨] ، وأكدت أصوات عراقية علي ذلك بالفعل ، ففي رد " محمد حديد " عضو المجلس النيابي العراقي علي بيان وزير خارجية بلاده ، اعتبر أن هذا البيان سوف يزيد من الخلافات العربية ، وسيزيد من تعقد المشكلة العربية ، في الوقت الذي من الواجب فيه أن تسعي الحكومة العراقية إلي توحيد الصفوف والتعاون مع الدول العربية [٧٩] ، وأما صحيفة " المصري " القاهرية فقد اعتبرت هذا الهجوم تغطية لحكومة العراق علي مواقفها من بعض دول الجامعة العربية ومن مصر بالذات إبان القتال في فلسطين تجاه الشعب العراقي ، هذا بالإضافة إلي ما لحكومة نوري السعيد من أطماع خاصة – إشارة إلي مشروع الوحدة السورية العراقية – تتعارض مع ميثاق الجامعة العربية فالسبب الرئيسي لهذا الهجوم العراقي علي الأمين العام إنما هو سفر عبد الرحمن عزام إلي سوريا عقب انقلاب حسنى الزعيم ، وبقاء الأوضاع الدستورية بها كما هي ، وإنهاء فرصة تحقيق الحلم العراقي في الوحدة مع سوريا ، وهو الأمر الذي عد من وجهة نظر الحكومة العراقية خروجا عن إطار مسئوليات الأمين العام [٨٠] .

وأمام هذا النقد الشديد من جانب وزير خارجية العراق ، لم يكن أمام عبد الرحمن عزام سوى الرد عليه ، لذلك بعث بكتاب إلي رئيس مجلس النواب العراقي معتبراً اتهامات وزير الخارجية العراقي تجنياً لا يستسيغه المنطق ولا يدعمه الواقع ، فوظيفة السكرتير العام في أية مؤسسة دولية لا يقف اختصاصها عند حد الإشراف علي حفظ السجلات والتبليغ عن القرارات

---

(٧٧) نفسه ، ص ١٨٩ .

(٧٨) وزارة الخارجية المصرية (الإدارة العربية) : محفظة ٢٢٠ ، ملف ٣٧ – ١٢/٣١ ، برقية رقم ١٧ بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٤٩م .

(٧٩) المصري : العدد رقم ٤١٤٨ بتاريخ ١١/ ٥ /١٩٤٩م . وانظر الرابطة العربية : العدد رقم ٦٦٩ بتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٤٩م.

(٨٠) المصري : العدد رقم ٤١٦٤ بتاريخ ٣٠ / ٥ / ١٩٤٩م .

، وإنما عليه أن يزاول الاختصاصات التي تمنحه إياها الهيئة في ميثاقها ولوائحها وقراراتها ، وذكر الأمين العام بأنه لم يعرف من قبل لوزير الخارجية العراقي ما يخالف هذا الرأي ، وأن ما استجد عليه من رأي فإنما الواضح أنه رأي نوري السعيد رئيس الوزراء ، والذي يجب التأكيد عليه هو أن " رأي دول الميثاق هو المعمول به وليس رأي شخص بعينه ، ومع ذلك فيجب التأكيد علي أن الأمين العام للجامعة العربية يمارس اختصاصات أقل من التي يمارسها الأمناء في هيئات دولية مماثلة ، وأكد عبد الرحمن عزام علي أن الأمين العام يمارس الاختصاصات المستمدة من الميثاق والقرارات واللائحة الداخلية ، وكلها صادرة بإجماع الآراء ، ولم يصل إلي الأمانة العامة أو إلي مجلس الجامعة في شأنها أي اعتراض من أية وزارة عراقية، بل إن الذي كان يحدث هو مشاركة الوزارات العراقية المتعاقبة مجلس الجامعة في إسداء الشكر للأمانة العامة ، وأكد علي أن الأمين العام مسئول أمام مجلس الجامعة ، ولطالما حضر فاضل الجمالي جلسات هذا المجلس من قبل ، ولم يتقدم للمجلس بما يراه مؤاخذة علي الأمانة العامة بل كان يشارك المجلس في شكر الأمين العام علي جهوده ، وفي النهاية أكد الأمين العام علي استعداده للمثول أمام المجلس النيابي العراقي لمحاسبته ، لكي تبرأ ساحته أمام الشعب العراقي وتظهر خيوط الحقيقة [٨١] . وعلي أية حال ، فإن اتهام عبد الرحمن عزام لنوري السعيد بأنه هو الذي يقف وراء هذا الهجوم الضاري عليه ، دفعه إلي أن يكتب رسالة إلي نوري السعيد بتاريخ ١٤ مايو عام ١٩٤٩م معاتباً إياه ، وقد رد عليه نوري السعيد موضحاً أن الخلاف بينهما ليس شخصي ، وإنما هو خلاف فكري حول كيفية إدارة الجامعة ومسئوليات أمينها العام ، وأن هذا لا يفسد للود قضية ، ومطالباً إياه بعدم السعي للقطيعة كما طالب عبد الرحمن عزام عندما أنهي رسالته لنوري السعيد بعبارة : " كلانا غني عن أخيه حياته " [٨٢] . وقد حاول رئيس الوزراء المصري إصلاح ذات البين بدعوة عبد الرحمن عزام لمأدبة كان قد أقامها لرئيس الوزراء العراقي بمصر [٨٣] ، إلا أنه من الواضح أن اللقاء لم يثمر بالنتيجة المأمولة ، وهذا علي الرغم من تأكيد نوري السعيد في تصريح له تعقيباً علي ما نشرته الصحف المصرية والعربية حول الخلاف بينه وبين عبد الرحمن عزام الأمين العام علي أنه لا خلاف شخصي بينهما ، وما الخلاف إلا لرغبته في القضاء علي أسباب

---

(٨١) نفسه ، العدد رقم ٤١٥٧ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٢م .
(٨٢) الرابطة العربية : العدد رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٣١م .
(٨٣) المصري : العدد رقم ٤٢٣٦ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٣م .

للفوضى في أعمـــال الأمانـــة العامـــة (٨٤) .

ولم يكتف عبد الرحمن عزام الأمين العام برده السابق علي وزيـــر خارجية العراق ، بل إنه ضمن ذلك الموقف في تقريره المقدم إلـــي مجلـــس الجامعة في دور انعقاده الحادي عشر في ١٧ أكتوبر عام ١٩٤٩م ، حيـــث ذكر بأنه : " وقع في غيبة المجلس جدل يؤسف لـــه حـــول إدارة الجامعـــة العربية وأمانتها ، فإذا كانت النظم الإدارية والإجرائية القائمة وهي مستمدة كلها من نظم دولية سابقة في عصبة الأمم وفي الأمم المتحدة الحالية غـــير صالحة بالأمة العربية أو غير كافية فإن المجلس الموقر هو المرجع الوحيد لإصلاحها ، وإليه توجه الشكاوى والمقترحات اللازمة للإصلاح ليحدث مـــا يشاء من نظم جديدة " . وقد علق نوري السعيد علي ذلك بقوله : إن هـــذه العبارة التي يأسف لها الأمين العام في تقريره تتعلق ببحث جري في مجلـس الأمة العراقي بين المجلس ووزير الخارجيـــة العراقـــي ، وأكـــد علـــي أن للمجالس النيابية الحق في أن تبحث ما تشاء وللوزير أن يجيب كما يشاء . وفي النهاية طالب بالموافقة علي حذف هذه العبارة من التقرير (٨٥)

وقد رد الأمين العام بأن جدلاً قد ثير في مجلس الأمة العراقي حـول إدارة الجامعة وأمانتها ، ولا شك أنه من حـــق أي وزيـــر أن يدافـــع عـــن سياسته إذا اقتضته الظروف أن يدافع عنها ، ولكن ليس معني الدفاع عـــن سياسته أن يتعرض للأمين العام أو لأعماله لأنه مسئول فقط أمـــام مجلـــس الجامعة ، وقد اضطرني ذلك إلي أن أدافع عن نفسي وعن الأمانة العامـــة ، لأنه إذا ما بدأت مجالس النواب العربية في كل مكان تتعرض للأميـــن العـــام وأعماله ، وإذا لم تتخذ الحكومات العربية من تلقاء نفسها موقفاً مناسباً فـــي مثل هذه الحالة ، أصبح الأمين العام وموظفو الأمانة العامة عرضة لتجريح مستمر في كل الأقطار العربية مدي ستة أشهر في غيبة مجلس الجامعـــة ، وليس للمجلس ولا لموظفي الأمانة العامة سبيل للدفاع عن أنفســـهم . كمـــا أكد الأمين العام علي أنه ليس مسئولاً أمام حكومة من الحكومات ، وإنما هو مسئول أمام مجلس الجامعة فقط ، وهو وحده الذي يستطيع مراجعة موظفي الأمانة العامة ، وأن الأمانة العامة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يوجه إليها من تهم ، إذا ما لم ترد الحكومات العربية هذه التهم حتى تفصـــل هذه الحكومات بالثقة في الأمين العام أو عدم الثقة (٨٦) .

---

(٨٤) الرابطة العربية : العدد رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٣١م .
(٨٥) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقـــم ٣ بتـــاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م ، ص ٦٥ .
(٨٦) نفسه ، ص ٦٦ .

وإذا ما كان الأمين العام قد أسف لأنه دخل في جدال مع وزير خارجية العراق في غيبة مجلس الجامعة ، وتعهد بأن يجعل المجلس طريقا لرده بعد ذلك ، فإنه أكد علي عدم منطقية مهاجمة الأمانة العامة أو موظفيها من وزير في أي دولة عربية عضو بالجامعة فى سبيل الدفاع عن سياسته ، وهو ما يعرض الأمين العام للاتهام مدة ستة أشهر أمام الرأي العام العربي(٨٧) . وقد انتهي الرأي إلي حذف العبارة المتقدم ذكرها من تقرير الأمين العام بناء علي طلب نوري السعيد ، كما تم التأكيد علي أن شكاوي الأمين العام من بعض الدول الأعضاء أو شكاوي الدول الأعضاء من الأمين العام يجب أن تقدم إلي مجلس الجامعة حتى يفصل فيها(٨٨).

وعلي أية حال ، فإن الموقف العراقي من تدخل الأمين العام في انقلاب حسني الزعيم جعله يحجم عن التدخل في الانقلاب السوري الثاني بقيادة سامي الحناوى في ١٤ أغسطس عام ١٩٤٩م ، فعندما سئل عقب حدوث هذا الانقلاب إذا ما كان سيسافر إلي سوريا أم لا ؟ رد قائلا : " ليس هناك ما يدعو لذلك ، وإذا ما كنت قد سافرت إلي هناك عقب الانقلاب الأول فقد كان ذلك بناء علي دعوة المغفور له حسني الزعيم " (٨٩) غير أن هذا لم يمنع عبد الرحمن عزام من أن يسدي النصح للملك فاروق عقب هذا الانقلاب ، بل وقدم مذكرة خطية له ، مظهرا الأثر السيئ الذي ينتاب نفوس السوريين من معاندة الملك فاروق في الاعتراف بالوضع الجديد في سوريا ، وهو ما دفع مصر إلي الاعتراف بالانقلاب ، وهذا علي حد ما ذكره عزام في لقاء له مع طه الهاشمي (٩٠) .

والأهم من ذلك هو أن عبد الرحمن عزام ضمن تقريره المقدم إلي مجلس الجامعة العربية في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٤٩م ما مر بسوريا من أحداث ، والتي وصفها بأنها هزت قواعد النظام والأمن بها ، وهو ما يشير إلي الانقلابين العسكريين اللذين حدثا بسوريا في مارس وأغسطس عام ١٩٤٩ م ، وإذا ما كان الأمين العام قد وافق علي حذف هذه الفقرة من تقريره بناء علي طلب سوري وبتأييد عراقي ، فإنه عقب قائلا بأنه لم يقر الانقلابات العسكرية مطلقا في حياته (٩١) . والحقيقة أن

---

(٨٧) نفسه ، ص ص ٦٦ – ٦٧ .
(٨٨) نفسه ، ص ٦٧ .
(٨٩) المصري : العدد رقم ٤٢٣٠ بتاريخ ١٦ / ٨ / ١٩٤٩م .
(٩٠) مذكرات طه الهاشمى ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ .
(٩١) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية :الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٣ ، بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م ، ص ص ٧١ – ٧٢

التأييد العراقي قد ظهر جليا في رفض نوري السعيد التام لمناقشة مسألة الانقلابات السورية في مجلس الجامعة علي اعتبار أنه أمر داخلي ، وأن دول الجامعة ذات استقلال وسيادة ، وليس هناك من دولة تقبل التدخل في أمورها الداخلية ، كما أنه كان علي طول الخط ضد عبد الرحمن عزام عند مناقشة هذه المسألة بالمجلس (٩٢).

والواقع فإن نوري السعيد ظل علي حملته ضد الجامعة العربية وأمينها العام عبد الرحمن عزام ، ففي مؤتمر صحفي عقده في ٢٤ أكتوبر عام ١٩٤٩م قال : " بأنه من الذين ساهموا في وضع أساس الجامعة العربية ويعز عليه أن يراها تحيد عن أغراضها ، وقد أرجع ذلك إلي الفوضى بكل ما تحمله هذه الكلمة من معني ، وقد أرجع السبب إلي أن بعض رجال الجامعة وموظفيها يقومون بأعمال تتعارض ووضع الجامعة ، وقال : " بأنه علي دول الجامعة اتباع أحد أمرين : فإما التعاون بيننا بشكل يتناسب مع مسئولياتنا ودساتيرنا ونظمنا ، أو وضع ميثاق جديد للجامعة تتنازل بموجبه كل دولة صراحة عن بعض مسئولياتها وصلاحياتها كدولة ذات سيادة " ، كما أنه نفي أي خلاف شخصي بينه وبين عبد الرحمن عزام ،وأكد علي أنه لا يزال يكن له كل تقدير واحترام،وأن الخلاف بينهما لرغبته الصادقة في القضاء علي أسباب الفوضى في أعمال الأمانة العامة (٩٣) إلا أن واقع الحال أكد علي أن الخلاف بينهما كان أمراً واقعاً ساعد عليه عداء نوري السعيد للجامعة وأمينها العام عبد الرحمن عزام ، ثم جاءت هزيمة العرب في حرب فلسطين وكذلك الانقلابات العسكرية في سوريا عام ١٩٤٩م لتزيد من هذا الخلاف ، وبما مثل تدهورا كبيرا في علاقة العراق والمتحكم في سياسته نوري السعيد سواء أكان في دست الحكم أو خارجه بالأمين العام عبد الرحمن عزام . وقد أصبحت الصورة بعد ذلك عبارة عن محاولات عراقية لتحجيم دور الأمين العام ، وذلك من خلال تعديل الأنظمة الداخلية للجامعة العربية .

العراق ومحاولة تحجيم دور الأمين العام

لم يقابل ترشيح عبد الرحمن عزام للأمانة العامة بالارتياح في العراق وعندما تم إقرار تعيينه أميناً عاماً للجامعة العربية جد العراقيون في الهجوم على مصر بصورة عنيفة بسب تولى عبد الرحمن عزام الأمانة

(٩٢) نفسه ، الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٩م ، ص ٣٩ .
(٩٣) الرابطة العربية : العدد رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٣١م.

العامة ، لذلك عمد العراق منذ البداية إلي تحجيم دور الأمين العام بالجامعة العربية ، فعندما شرع المجلس في دراسة الأسس الخاصة بالنظام الداخلي لمجلس الجامعة في عام ١٩٤٥م ، طلب نوري السعيد توفير كافة الضمانات حتى لا تخرج الجامعة عما أنشئت من أجله وذلك بتحديد كثير من الأمور كمسألة اشتراك الأمين العام في مداولات المجلس ، وكانت غايته من وراء هذا التحديد تقليص نفوذ أمين عام الجامعة ، وإحالته إلي مجرد موظف إداري في الأمانة العامة (٩٤) ، حيث أكد ذلك بقوله : " إذا لم نضع الآن أداة صالحة يخشى أن يحصل تأخير أو تثار مشاكل نحن في غني عنها ، لأننا لم نستهدف من وراء تكوين الجامعة إلا التعاون ، فالنظام إن كان وقتيا أو أساسيا أي نهائيا يجب أن يتضمن أداة صالحة لهذا التعاون لا تخرجنا عن أهدافنا التي أنشأنا الجامعة لتحقيقها فهناك أمورا كثيرة يجب تحديدها كمسألة اشتراك الأمين العام في مداولات المجلس " (٩٥) .

وعلي أية حال ، فقد ظل الوضع عبارة عن انتقادات عراقية لسير العمل بالجامعة العربية إلي أن جاء تدخل الأمين العام بالوضع في سوريا عقب انقلاب حسني الزعيم ، حيث جد العراق في تغيير النظم الداخلية للجامعة ، وقد ظهر هذا جليا منذ الجلسة الأولي للدورة الحادية عشر لمجلس الجامعة والمنعقدة في ١٧ أكتوبر ١٩٤٩م ، وذلك عندما قال نوري السعيد : " إذا كنا حقيقة مجدين في العمل علي التعاون ، فيجب أن نعمل علي رفع كل ما يتناقض مع مسئوليات كل دولة ، ولو كان هذا لا يتمشى مع نظم الجامعة أو تقاليدها التي ذكرها الآن سعادة الأمين العام ، فهناك حكومات مسئولة تواجه مجالسها النيابية ، ونحن عندما وضعنا ميثاق الجامعة إنما وضعناه علي أساس بقاء مسئولية الدول كما كانت قبل وضعه ، وبقاء دساتيرها كما كانت من قبل أيضا ، لأن الجامعة ما وجدت إلا لإيجاد التعاون بين هذه الدول المسئولة ، فإذا كانت أمانة الجامعة تستند علي نظم أو تقاليد تتناقض ومسئولية هذه الدول فهذا لا يبرر أن نستمر علي هذا التناقض " (٩٦) .

وأبدي نوري السعيد استياءه من نظام العمل بالجامعة العربية ، حيث أن الأمانة العامة لم ترسل إلي الدول الأعضاء مشروع جدول الأعمال للدورة المنعقدة قبل اجتماع المجلس بفترة كافية ، ومعقبا علي ذلك بطلب

---

(٩٤) سامي حكيم : ميثاق الجامعة والوحدة العربية ، ص ١٨٨ .
(٩٥) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : الدورة رقم ٢ ، الجلسة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٢م ، ص ١٨٥ .
(٩٦) نفسه ، الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٧م ، ص ٦ .

رفع كل ما يتناقض مع مسئوليات كل دولة حتى لو كان ذلك لا يتمشى مع نظم الجامعة أو تقاليدها ، ضارباً المثل بموقف الحكومة العراقية الرافض لإيفاد وفد عراقي يمثلها في مجلس الجامعة المنعقد ، حيث طلب مجلس الوزراء أن يقف علي الأعمال التي سيتناولها مجلس الجامعة بالبحث خلال هذه الدورة ، ونظراً لعدم معرفة المواد التي سيبحثها المجلس أو المقترحات التي ستعرض عليه ، لذلك امتنع مجلس الوزراء العراقي عن إصدار قرار إيفاد وفد للعراق إلي القاهرة لحضور جلسات المجلس ، وقد أوضح نوري السعيد بأن حضوره إنما جاء بناء علي رغبة رئيس الوزراء المصري حسين سري ، كما أعلن عن تقدمه بمذكرة لمجلس الجامعة لرفع هذا التناقض ، فإما أن تغير دساتير البلاد العربية لتتماشى مع النظم الداخلية للجامعة وإما أن تغير هذه النظم[٩٧] .

وبالفعل تقدم نوري السعيد باقتراح إلي مجلس الجامعة ، والذي أوضح فيه الأساس الذي قامت عليه الجامعة العربية ، وهو تعاون الدول العربية فيما بينها دون المساس بأوضاعها ودساتيرها القائمة فعلاً ، وذاكراً السبب الذي دفعه إلي تقديم اقتراحه الداعي إلى تعديل الأنظمة الداخلية للجامعة والتي أدت إلى تمتع الأمانة العامة بسلطات وصلاحيات واسعة تتعارض مع المسئوليات الدستورية للحكومات ، وتزيد بكثير عما تتمتع به عادة الأمانات العامة للمؤسسات الدولية المماثلة ، مؤكداً في نهاية اقتراحه علي ضرورة بحث هذا الأمر لتتضح مسئوليات الدول وتحدد صلاحيات موظفي الأمانة العامة[٩٨] . وقد أثني رياض الصلح رئيس الوفد اللبناني علي الاقتراح رغبة في منع أي خلاف بين دول الجامعة وبين الأمانة العامة والتي تمثل جميع هذه الدول [٩٩] .

وعقب التداول في الاقتراح العراقي داخل مجلس الجامعة العربية تمت الموافقة علي تكوين اللجنة [*] التي سيناط بها دراسة الاقتراحات التي تقدم بها نوري السعيد [١٠٠] وقد نص التعديل الذي اقترح للمادة الأولي[*]

---

[٩٧] نفسه ، ص ٧ .
[٩٨] نفسه ، ملحق رقم ٣ ، ص ١٤ .
[٩٩] المصري : العدد رقم ٤٢٨٣ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٤٩م .
[*] تكونت اللجنة من روحي عبد الهادي عن الأردن ، ونعيم الأنطاكي عن سوريا ، وبهاء الدين عوني عن العراق وعبد الرحمن البسام عن السعودية ، وسامي الخوري عن لبنان ، ومحمد حسين هيكل عن مصر وأحمد بن علي عن اليمن .
[١٠٠] محاضر جلسات الجامعة العربية : الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٤٩م ، ص ص ٢٠ - ٢١ .

من النظام الداخلي علي أن : " الأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الجامعة ويتولى أعماله بصفته هذه في اجتماعات مجلس الجامعة واللجان ، ويقوم بالوظائف الأخرى التي تكلها إليه هذه الهيئات ، وهو المسئول أمام مجلس الجامعة عن جميع أعمال الأمانة العامة ، وعن تطبيق أنظمة العمل في إداراتها وأقسامها " وأضيفت مادة جديدة تقر بأنه : " ليس للأمين العام ولا لموظفي الأمانة العامة أن يطلبوا أو يتلقوا أثناء تأديتهم واجباتهم الرسمية تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارجة عن الجامعة ، وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يمس مراكزهم بصفتهم موظفين في الأمانة العامة "[١٠١] ، وقد أقرت اللجنة المنوط بها دراسة الاقتراحات العراقية هذه المادة الجديدة [١٠٢] . والتي يمكن القول بأنها وضعت لأجل تحجيم دور الأمين العام بالجامعة العربية ، وعدم قيامه بأعمال قد تتنافى وسياسة إحدى دول الجامعة ،مثلما فعل عبد الرحمن عزام عقب انقلاب حسني الزعيم بسفره إلي سوريا دون موافقة العراق وهو عضو بالجامعة ، واستطاعته توجيه حسنى الزعيم ناحية مصر والسعودية دون العراق ، وهو ما عد إفشال لسعي العراق للوحدة مع سوريا .

ولم يكتف العراق بالتعديلات التي أقرت ، والتي كان الغرض منها تحجيم دور الأمين العام فإذا بالوفد العراقي يتقدم بمذكرة أخري يلفت بها نظر ممثلي الدول الأعضاء إلي عدم كفاية المادة الخامسة من الميثاق ، والتي تفرض تعيين الأمين العام بأكثرية ثلثي الأعضاء ، إذ طالب الوفد بأن تكون الموافقة جماعية ، وذلك نظراً لأهمية المنصب ، والذي لا يقتصر أثره علي شخصيه وتصرفاته فقط ، بل يشمل كذلك الموظفين الذين يعملون بإشرافه ومراقبته ، وكان من رأى الوفد العراقي أيضا عدم التغافل عن ما يقوم به بعض موظفي الجامعة من كتابة مقالات سواء وقعوا عليها أو لم يوقعوا ، ولا عن قيامهم بالإيعاز إلي بعض الكتاب أو الصحف ، أو تشجيعهم علي الخوض في موضوعات تعد من الشئون الداخلية للدول أو يشم منها رائحة التحيز لهذه الدولة أو تلك ، كما أنه ليس من اختصاص الأمانة العامة أن توفد أي من موظفيها إلي بلد عربي أو أجنبي إلا إذا كان الإيفاد يتعلق

(*) تقول المادة الأولي من لائحة التنظيم الداخلي للأمانة العامة : " الأمين العام لجامعة الدول العربية ينوب عن الجامعة فيما يتخذه من إجراءات في حدود تنظيم لميثاق ، وقرارات مجلس الجامعة وميزانيتها المعتمدة من المجلس ، وهو المسئول وحده أمام المجلس عن جميع أعمال الأمانة العامة ، وعن تطبيق أنظمة العمل في إدارات الأمانة العامة وأقسامها التي تقوم بأعمالها تحت إشراف الأمين العام وبموافقته " .

(١٠١) نفسه ، ملحق رقم ٢ ، ص ٥٦ .

(١٠٢) نفسه ، الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٧م ، ص ١٦٧.

بتنفيذ بعض المقررات ، واستقصاء بعض الحوادث ، علي ألا يتعدى اختصاص الأمانة العامة ، وفي النهاية طالب الوفد العراقي بضرورة تنفيذ هذه التوصيات لضمان حسن العمل بالجامعة العربية (١٠٣) .

وعند بحث لائحة النظام الداخلي للأمانة العامة للجامعة العربية في الجلسة الثالثة التي عقدت في ٣ أكتوبر عام ١٩٥١م من الدورة الخامسة عشر ، تمت الموافقة علي جميع المواد التي جاءت باللائحة ما عدا مادة كانت موضع خلاف بين الأعضاء ، والتي كان العراق من المؤيدين لها ويرغب في إقرارها وهي المادة الرابعة (*) من اللائحة ، حيث نصت علي أن : " يؤلف في الأمانة العامة مجلس يطلق عليه مجلس الأمانة العامة بناءا علي دعوة الأمين العام ، كما يجمعه بناءا علي طلب اثنين من الأمناء المساعدين كتابة ، وفي جميع الأحوال يجب أن يجتمع مجلس الأمناء العامة مرة في كل شهر علي الأقل ، ويعد الأمين العام جدول الأعمال ، ويحرر محضر بكل جلسة ، وتؤخذ القرارات بالأغلبية المطلقة ، وعند تساوي الأصوات يرجح جانب الأمين العام (١٠٤) . وقد وضح التأييد العراقي لإقرار هذه المادة عندما اعترض إبراهيم فرج عضو الوفد المصري عليها ، لأنها من وجهة نظره تنشأ مجلسا لا ليستأنس الأمين العام برأي أعضائه بل ليلتزم بتنفيذه ، حيث رد عليه عبد القادر الكيلاني عضو وفد العراق بقوله : " إن الأمانة العامة مؤسسة دولية تشترك فيها الدول العربية ، وقد افترض ميثاق الجامعة تعيين أمناء مساعدين بدرجة وزراء مفوضين ليساعدوا الأمين العام في أداء مهمته ، والمفروض أن يشير هؤلاء بآرائهم علي الأمين العام ، وأكد بأنه لا يري أي ضرر في إنشائه المجلس بل علي العكس فان الفائدة في إنشائه " (١٠٥).

وأما الأمين العام فقد أكد علي أنه لا مانع لديه من أن ينعقد هذا المجلس في أي وقت ، ولكن لو أخذ بالنص القائل بجواز عقد هذا المجلس بناء علي طلب اثنين من أعضائه فمعني هذا تكتل الأمانة العامة ، وتعدد السلطات فيها ، وأن يلتزم الأمين العام بعقد هذا المجلس ، وليس هذا من شأن الموظفين ، بل إن معناه أننا خرجنا من شأن الموظفين إلى رقابة الموظفين علي رئيسهم واضطراره لاتخاذ قرارات معينة في أمور معينة ، وقد طالب محمد صلاح الدين عضو الوفد المصري بأن يكون رأي هذا

---

(١٠٣) الرابطة العربية : العدد رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٤م .

(*) مادة جديدة .

(١٠٤) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : الدورة رقم ١٥ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣م ، ص ٢٨٥ .

(١٠٥) نفسه ، ص ص ٢٨٥ – ٢٨٦ .

المجلس استشاريا ، وعلي أن تحذف عبارة اجتماع المجلس بناء علي طلب اثنين من أعضاءه كتابة ، وكذلك حذف عبارة أخذ القرارات بالأغلبية المطلقة ، وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الأمين العام ، وقد أبدي الأمين العام موافقته علي إنشاء المجلس إذا كان رأيه استشاريا ، وبعد إدخال التعديلات التي اقترحها الوفد المصري ، إلا أن الوفد العراقي، وكذلك الوفد اللبناني رفضا هذه التعديلات علي اعتبار أن حكومتيهما قد وافقتا علي اللائحة دون هذه التعديلات (١٠٦) .

وعندما عرض اقتراح تأجيل هذا الأمر إلي الدورة القادمة تحدث عبد الرحمن عزام مطالبا بأن يقرر المجلس مبدأ مسئولية الأمين العام علي الأساس الوارد في المادة الأولي ، وهو ما يعني إسناده ما يراه من أعمال إلي أية هيئه تحت مسئوليته ، فهو المسئول الأول أمام هذا المجلس ، ولا رقابة لأحد عليه سوى رقابة هذا المجلس ، وعندما شعر عبد القادر الكيلاني عضو الوفد العراقي بأن المشروع التنظيمي الداخلي للأمانة العامة سيؤجل برمته للدورة القادمة حاول أن يتدارك هذا الموقف ، وذلك بأن طالب بضرورة الموافقة علي النصوص التي ليس عليها اعتراض ، ويمكن أن يؤجل النص الخاص بمادة إنشاء مجلس الأمانة العامة ، علي أن تستشار في شأنها الحكومات للاسترشاد برأيها(١٠٧)،إلا أن طلب عضو الوفد العراقي رفض،وانتهي الموضوع إلي تأجيله برمته للدورة التالية(١٠٨)

وبالفعل تم عرض الموضوع علي مجلس الجامعة في دورته السادسة عشر ، حيث تحدث وحيد رأفت رئيس اللجنة القانونية موضحا أن اللجنة تري تأجيل البحث في هذا الموضوع إلي دورة قادمة ، نظرا لحدوث تغيير في جهاز الأمانة العامة ، وخاصة في شخص الأمين العام – حيث كان عبد الرحمن عزام قد استقال وتولي مكانه عبد الخالق حسونة – والذي قد تكون له ملاحظات علي المشروع ، أما إذا رأي المجلس غير ذلك فيمكن طرح الموضوع للبحث ، وقد عقب فاضل الجمالي رئيس الوفد العراقي علي طلب رئيس اللجنة بقوله : " أري أن يتم تأجيل الموضوع إلي الدورة القادمة " (١٠٩) . وعندما نقارن بين موقف فاضل الجمالي المطالب بتأجيل الأمر ، وموقف عبد القادر الكيلانى مندوب العراق في الدورة السابقة ،

---

(١٠٦) نفسه ، ص ٢٩١ .
(١٠٧) نفسه ، ص ٢٩٣ .
(١٠٨) نفسه ، ص ٢٩٠ .
(١٠٩) نفسه ، الدورة رقم ١٦ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٤م ، ص ص ٣٣٠ – ٣٣١ .

والذي سعى لإقراره بأي وضع من الأوضاع يتضح لنا أن العراق كان يقصد من تعديلات النظام الداخلي للأمانة العامة شخص الأمين العام وهو عبد الرحمن عزام لأجل تحجيم دوره بالجامعة العربية ، وقد تجلي ذلك بصورة واضحة عندما رغب العراق في الدورة الخامسة عشر إقرار مادة بالنظام الداخلي للأمانة العامة تدعو إلي إنشاء مجلس لمراقبة تصرفات عزام والتحكم فيها ، وهو ما يمكن أن يطلق عليه مجلس وصاية ، وبعد أن تم تغيير شخص الأمين العام فترت رغبة العراق في إقرار المشروع حتى أن فاضل الجمالي رئيس الوفد العراقي نفسه طالب بتأجيله .

العراق واستقالة عزام أمين عام الجامعة

عند مناقشة مجلس الجامعة في دورته الثالثة في أبريل عام ١٩٤٦م للنظام الداخلي للأمانة العامة ، تم تحديد مدة تعيين الأمين العام ، حيث نصت المادة الثانية من مشروع القرار علي : " أن يكون تعيين الأمين العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويسري هذا الحكم علي الأمين العام الحالي [١١٠] ، حيث تم احتساب مدة تعيين عبد الرحمن عزام في الأمانة العامة منذ أن تولي منصبه في ٢٠ مايو عام ١٩٤٥م ولمدة خمس سنوات قادمة . وعند قرب انتهاء هذه المدة في ١٩ مايو عام ١٩٥٠م بدأت في العراق حملة علي عبد الرحمن عزام ، فعلي أثر ما أشيع عن اتجاه النية لتجديد انتخابه للأمانة العامة مرة ثانية ، كتبت صحيفة اليقظة العراقية كلمة افتتاحية قالت فيها : نحن لا نعارض في تجديد انتخابه إذا ما أدرك الخطر الجاثم علي البلاد العربية ، ومهد السبيل لأجل القضاء عليه ، ومضت تقول : نريد أن نصارح سعادة الأمين العام أن من مصلحته ومصلحة مصر ومصلحة الأمة العربية أن يتخلى عن هذا المنصب ، فقد انعدمت فيه صفات الحياد انعداما تاما فهو موظف بوزارة الخارجية المصرية بدرجة سفير ، فهل يستطيع أن يتجرد من علاقته الرسمية ، وأصبحت الجامعة العربية شعبة من شعب وزارة الخارجية المصرية ، كما اتهمته الصحيفة بأنه أوجد بالجامعة تكتلات وخلق في أروقتها جوا خانقا ، وأخذ يستمد تعليماته من جهات مصرية غير مسئولة ، ونظم حملات شديدة علي العراق ، وأغدق المبالغ الكثيرة علي بعض الصحفيين ، وابتدع مع كريم ثابت فكرة سياسة التوازن العربي التي يراد بها إبقاء الكيانات العربية الهزيلة ، ومن أجل هذا نجد الأمين العام يقاوم أي حركة ترمي إلي اتحاد قطرين عربيين أو أكثر كما اتهمته بأنه أثري كثيرا خلال وجوده بالجامعة ، وأوضحت الصحيفة القصد

---

[١١٠] نفسه ،الدورة رقم ٣ ، الجلسة رقم ٧ بتاريخ ٤ / ٤ / ١٩٤٦م ، ص ١٠٣ .

من حملتها عندما أكدت أن مصلحة الدول العربية في أن يكون الأمين العام شخصية حيادية ، لأن عزام من وجهة نظرها افتقد هذا الحياد (١١١) .

وأثناء الأزمة الأردنية مع الجامعة العربية تعرض النائب رشدي الحلبي في مجلس النواب العراقي للجامعة العربية ، وكيف أنها خيبت آمال العرب وفشلت في معالجة القضايا العربية ، وأنها حجر عثره في سبيل كل خطوة نحو التقارب والاتحاد ، وأن مسئوليها لا هم لهم إلا البحث عن المتاعب وعرقلة كل مشروع للاتحاد ، وانتهاج سياسة خاطئة تستهدى بوحي الخصومات الشخصية (١١٢) .

وعند انعقاد الدورة الرابعة عشر لمجلس الجامعة العربية بدمشق في عام ١٩٥١م ،كان موضوع تجديد انتخاب عبد الرحمن عزام للأمانة العامة للجامعة العربية من أهم الموضوعات التي تم مناقشتها ، فقد عضدت مصر مشروع تجديد مهمته ، بينما لاقي هذا التجديد الاعتراض من قبل العراق وكذلك الأردن ، حيث كانت محاولتهم لاستبعاد عبد الرحمن عزام عن أمانة الجامعة ، محاولة لإضعاف النفوذ المصري بالجامعة ، فقد أعلنت كل من بغداد وعمان أنهما غير مقتنعتين بالسكرتارية العامة للجامعة العربية ، والتي تتألف من عبد الرحمن عزام الأمين العام وأحمد الشقيري الأمين العام المساعد ، واقترحا تسمية آخرين أحدهما عراقي والآخر أردني ليقوما مقامهما(١١٣) ، إلا أن مجلس الجامعة وافق علي التجديد لعبد الرحمن عزام ليظل أميناً عاماً للجامعة العربية لمدة عامين (١١٤). وهو ما فوت الفرصة علي العراقيين لإخراج عزام من الجامعة العربية . والحقيقة أن عبد الرحمن عزام قد ذكر بأن نوري السعيد حاول أكثر من مرة إحراجه لكي يدفعه إلي تقديم الاستقالة ، إلا أنه لم يفلح في ذلك ، حتى واتته الفرصة عند قيام الثورة المصرية في يوليه عام ١٩٥٢م ، وذلك عندما بعث نوري السعيد إلي القاهرة يقول : " إن عبد الرحمن عزام يقف حجر عثرة في سبيل التفاهم بين القاهرة وبغداد " . لذلك أرسلت القاهرة إلي نوري السعيد تسأله عما يعني ، وجاء الرد من بغداد صريحاً ليقول : " أخرجوا عبد الرحمن

---

(١١١) ممدوح عارف الروسان : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ .
(١١٢) نفسه ، ص ص ٣٥٤ ، ٣٥٥ .
(١١٣) La documentation Francaise , Articles et Documents , R.No. 2176, Date 20 – 6 - 1951 , P.7.
(١١٤) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : الدورة رقم ١٤ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٥١ م ، ص ٢

عزام من الجامعة العربية " [١١٥] ، وبالفعل اتصل رشاد مهنا بعبد الرحمن عزام ليبلغه أن مجلس قيادة الثورة ظل ست ساعات يناقش علاقات مصر مع مختلف الدول العربية ، وأنه يرى استقالته من أمانة الجامعة العربية ، وعندما حاول عبد الرحمن عزام الرفض متعللا بأنه ليس موظفا لدي الحكومة المصرية ، وإنما موظفا لدي الجامعة العربية ، وأن الذي يقرر ذلك هي الدول العربية الأعضاء بالجامعة[١١٦]،من هنا لم يكن أمام مجلس قيادة الثورة سوى إجبار عزام علي الاستقالة وذلك حينما أرسل صلاح سالم عضو المجلس إلي عبد الرحمن عزام في بيته للتفاهم معه حتى وصل الأمر إلي أن يهدده بمسدسه بضرورة تقديم استقالته [١١٧].

ولعل الذي دفع مجلس قيادة الثورة إلي التصرف بهذه الصورة مع عبد الرحمن عزام هو أن الثورة كانت لا تزال في مهدها وتحتاج إلي الدعم الخارجي ، والعراق كدولة عربية كبرى ، وعضو في مجلس الجامعة العربية لا يمكن أن يغفل أمره ، لذلك كان من السهل التضحية بعبد الرحمن عزام ولم يكن من السهل التضحية بالعلاقات المصرية العراقية ، بكل ما تمثله هذه العلاقات من أهمية ، خاصة لو وضع في الاعتبار الظروف الجديدة التي كانت تعيشها مصر عقب الثورة عام ١٩٥٢م .

وبالفعل تقدم عبد الرحمن عزام باستقالته إلي مجلس الجامعة في التاسع من سبتمبر عام ١٩٥٢م [١١٨] ، والتي علق عليها الأمير عادل أرسلان بقوله : " إن عبد الرحمن عزام لا يستقيل بل هو مقيل " [١١٩] ، وقد صدق الرجل فقد استقال عزام في ظاهر الأمر ، ولكنه أقيل من أمانة الجامعة في باطنه ، وعندما تلي كتاب الاستقالة أمام مجلس الجامعة في العاشر من سبتمبر عام ١٩٥٢م طالب فاضل الجمالي بالبت في الموضوع فورا،إلا أن رئيس الوفد السعودي يوسف ياسين طالب بتأجيله للمناقشة[١٢٠] ، حيث أثارت الاستقالة عاصفة عنيفة عند عرضها علي المجلس ، وأعلن يوسف ياسين معارضة حكومته للاستقالة ، واعتبر أن استقالة عزام لطمة قاسية لكيان الجامعة العربية ، واقترح باسم حكومته تأجيل البت في هذه

---

(١١٥) صفحات من مذكرات عزام ، ج ١ ، ص ٣٢٣ .
(١١٦) نفسه ، ج١ ، ص ٣٢٤ .
(١١٧) نفسه ، ج ١ ، ص ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .
(١١٨) نفسه ، ج ١ ، ص ٣٢٧ .
(١١٩) مذكرات عادل أرسلان ، ج ٣ ، ص ١٣٧٠ .
(١٢٠) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : الدورة رقم ١٦ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٠/ ٩ / ١٩٥٢ م ، ص ١٥ .

[illegible] وفود سوريا والعراق ولبنان [illegible] تشكيل أمانة اللجنة [illegible] عزام ، حتى أنه [illegible] وعراقيين ولبنانيين ، وتقرر أن [illegible] عبد الرحمن عزام تقديم [illegible] عضو الوفد المصري علي الاستقالة وقبلت الاستقالة في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٥٢م .

وعلى أثر ذلك قام فاضل الجمالي باسم الوفد العراقي بترشيح عبد الخالق حسونة وزير خارجية مصر الأسبق ليشغل منصب الأمين العام للجامعة العربية ، وتمت الموافقة على ذلك أيضا كما وافق المجلس على [illegible] إقالة عزام بناء على طلب نجيب الراوي عضو الوفد العراقي ، [illegible] الجلسة السرية لاجتماع مجلس الجامعة [illegible] فلسطين [illegible] عزام من الجامعة معززا مكرما ، [illegible] الجامعة[(٢٤)]

[illegible] ميثاق الجامعة عند إصداره[(١٥)] فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة من الميثاق على أن يعين في ملحق لهذا الميثاق أول [illegible]

[illegible] الجامعة العربية ، لذلك كان عداءه لها ولأمينها العام ، خاصة إذا ما وضع في الاعتبار مواقف عبد الرحمن [illegible]

[illegible]

، فالأمين العام الذي يملك صلات واسعة بالنخب الحاكمة في الدول الأعضاء خاصة النافذة منها يكون أكثر قدرة على [illegible] مشاريع القرارات وعلى المشاريع التي يتبناها ويسعى لتحقيقها من خلال مجلس الجامعة العربية ، فإذا ما كان العراقيون قد عمدوا إلى وضع مادة جديدة للنظام الداخلي للأمانة العامة ، والتي تحول دون قيام عبد الرحمن عزام بصفته أمينا عاما بأي دور خارج نطاق الوظيفة الموكولة إليه كأمين

(١٤) محمد عبد الوهاب الساكت : الأمين العام لجامعة الدول العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٤م ، ص ص ٥ – ٦ .

(١٥) مفيد شهاب : المرجع السابق ، جامعة الدول العربية (ميثاقها وإنجازاتها) ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٨ ، [illegible] ص ١٠٨ .

(٢٢) مذكرات عزام ، ج ١ ، ص ص ٣٢٩ – ٣٣٠ .

(٢٣) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية ، الدورة رقم ١٦ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٤ / [illegible]

(٢٤) محمد عبد الوهاب الساكت ، [illegible] المرجع السابق ص ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .

مصادر ومراجع البحث

أولاً : وثائق غير منشورة : -

(*) محاضر جلسات مجلس الشيوخ المصري : الدورة رقم ١٨ في عام ١٩٤٣ م .

(*) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : الدورة رقم ٢ في عام ١٩٤٥ م ، والدورة رقم ٣ في عام ١٩٤٦ م ، والدورة رقم ١١ في عام ١٩٤٩ م ، والدورة رقم ١٤ في عام ١٩٥١ م ، والدورة رقم ١٥ في عام ١٩٥١ م ، والدورة رقم ١٦ في عام ١٩٥٢ م .

(*) وزارة الخارجية المصرية : مفوضيات مصر بدمشق وبغداد : محافظ أرقام ٢١٨، ٢٢٠ ، ١٠ ، ملفات أرقام ٣ جـ ٦ ، ٥ ، ٢١٧ / ٧ / ١جـ ٨ . تقارير صحفية وتقارير بأرقام ٣٧ ١٠ في عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ م. الإدارة العربية : محافظ أرقام ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ملف ٣٧ – ٣١ / ١٢ ، تقارير أرقام ١٦ ، ١٧ .

(*) Ministre des Affaire Etrangere Francaise : (Legation de France a Bagdad , au Caire) , Serie y. , dossier, 2A volume 36 , R.No. 243 , 723 , Date 1949 .

(*) La documentation Francaise , Articles et documents' R.No. 1509 , 1523 , date 1949 R.No. 2176 , Date 1951 .

ثانيا : وثائق منشورة : -

(*) وزارة الخارجية العراقية : وثائق منشورة عن الانقلاب الأول في صحيفة المصري ، العدد رقم ٤١٧٠ بتاريخ ٦ / ٦ / ١٩٤٩ م .

ثالثا : مذكرات شخصية : -

(*) جميل عارف (معدا) : صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية (عبد الرحمن عزام) ، جزءان ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٧ م .

(*) مذكرات طه الهاشمي (تحقيق : خلدون ساطع الحصرى) : جزءان ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨ م .

(*) مذكرات الأمير عادل أرسلان (تحقيق : يوسف أيبش) : ثلاثة أجزاء ، الدار القومية للنشر ، بيروت ١٩٨٣ م .

(*) محمد مهدى كبه : مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ – ١٩٥٨ م ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٥ م .

رابعاً : مراجع عربية :-

(*) جلال يحيى (د) : العالم العربي الحديث (منذ الحرب العالمية الثانية) ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥ م .

(*) جعفر عباس حميدى : التطورات السياسية في العراق ١٩٤١- ١٩٥٣ م ، مطبعة النعمان ، بغداد ١٩٧٦ م .

(*) سامي حكيم : الضمان الجماعي العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٥ م .

(*) ------- : ميثاق الجامعة والوحدة العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ م .

(*) سيد نوفل : العمل العربي المشترك (ماضيه ومستقبله) ، الكتاب الأول ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٨ م .

(*) عبد الرازق الحسنى : تاريخ الوزارات العراقية ، مطبعة العرفان ، الجزء السادس ، صيدا ١٩٥٣ م .

(*) ---------- : تاريخ الوزارات العراقية ، مطبعة العرفان ، الجزء الثامن ، صيدا ١٩٥٥ م .

(*) محمد عبد الوهاب الساكت : الأمين العام لجامعة الدول العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٤ م

(*) محمد فاضل الجمالي : العراق الحديث ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩م .

(*) مفيد شهاب (د) : جامعة الدول العربية (ميثاقها وإنجازاتها) ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٨ م .

(*) ناصر الدين النشاشيبى : ماذا جرى فى الشرق الأوسط ، المكتب التجاري ، بيروت ١٩٦١ م

خامساً : مراجع أجنبية : –

(*) Lord BirdWood , Nuri As– Said (A study in Arab Leadership) ,London N, D..

(*) Majid Khadduri , Independent IraQ , Oxford Univ. Press , London 1951 .

سادساً : الدوريات المتخصصة والصحف : -

(*) أحمد محمود جمعة (د) : الدبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد رقم ٥ ، بيروت (مايو) ١٩٧٩ م .

(*) رغيد الصلح : الدور السياسي للأمين العام لجامعة الدول العربية ، مجلة شؤون عربية ، العدد رقم ١٠٧ ، بيروت (سبتمبر) ٢٠٠١ م

(*) عبد الحميد محمد الموافي : دور الأمين العام للجامعة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد رقم ٤١ بيروت (يوليه) ١٩٨٢ م

(*) على محافظة (د) : النشأة التاريخية للجامعة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد رقم ٤١ بيروت (يوليه) ١٩٨٢ م .

(*) A. D., The Arab League : Development and Difficulties , The world today , May 1951 .

(*) John Major , The search for Arab unity , International Affairs , October 1963.

(*) الأهرام ، المصري ، الرابطة العربية . في عام ١٩٤٩م

سابعاً : الرسائل العلمية : -

(*) إسماعيل احمد ياغى : تطور الحركة الوطنية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٢ م دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٧٦م .

(*) سيد محمد عبد العال : الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٩ – ١٩٥٤ م رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي ٢٠٠٠ م .

(*) عبد الأمير هادى العكام : تاريخ حزب الاستقلال العراقي١٩٤٦ – ١٩٥٨ م، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٦٦ م .

(*) ممدوح عارف الروسان : العراق والسياسة العربية ١٩٤١ – ١٩٥٨ م ، جزءان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٧٧م .